أثر خصائص حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية: حالة عملية على الشركات الصناعية السعودية

د. مصعب سعد النعيم

أستاذ مساعد، قسم المحاسبة
جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

الملخص

تعتبر حوكمة الشركات عنصراً أساسيًا في تنظيم علاقة الشركة مع أصحاب المصلحة، حيث تهتم بتوفير التوازن بين كل من الأهداف الفردية والمجتمعية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر حوكمة الشركات على عملية الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي (تداول)، وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج، فقد تم استخدام المنهج التاريخي وذلك بالرجوع للدراسات السابقة لصياغة مشكلة البحث، ومن ثم تم الاستناد إلى المنهج الاستنباطي لصياغة فرضيات الدراسة وأخيرا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة. وشملت عينة الدراسة على الشركات المساهمة الصناعية والمتمثلة في قطاع المواد الأساسية لعام 2019م، وقد تم الاعتماد على قائمة الإفصاح المعدلة للفحص عن مستوى الإفصاح الاجتماعي والاختبارات الإحصائية لقياس أثر بعض خصائص حوكمة الشركات المتضمنة كلاً من: (حجم المجلس، استقلالية مجلس الإدارة، الملكية الحكومية، مكافآت الأعضاء) على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة يحد من مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وإن مكافآت الأعضاء لا تعتبر من محددات الإفصاح في شركات عينة الدراسة، بينما لم تبين النتائج وجود علاقة معنوية بين كلٍ من حجم المجلس والملكية الحكومية وبين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: *المملكة العربية السعودية، خصائص حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، مستوى الإفصاح، استقلالية مجلس الإدارة.*

المقدمة

تعتبر حوكمة الشركات في العصر الحاضر من الموضوعات المهمة لجميع المستويات سواء الدولة و الشركات و الأفراد، وذلك بسبب الأزمات المالية التي عانى منها الاقتصاد العالمي (الزحيم، 2015)، حيث جعلت هذا المفهوم يرتقي بسلم الأولويات التي يجب على الشركات الالتزام بها، لذلك أهتمت الدول و الحكومات ومن ضمنها المملكة العربية السعودية بتفعيل أنظمة وقوانين الحوكمة وتحديد أدوار كل من أصحاب المصلحة كالمساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، أصحاب المصالح الأخرى للإضفاء على أداء الشركات المزيد من الإفصاح والشفافية، و المساهمة في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وزيادة القدرة على متابعة الاستراتيجيات و تحديد الأدوار و الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية.

إن مفهوم حوكمة الشركات يعد منهجاً إصلاحيا وأسلوب عمل حديث من شأنه أن يرسخ النزاهة والشفافية للمعاملات المالية ويعزز الممارسات الجيدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات والذي سوف يؤدي إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة للتطور المستدام والأعمال المسؤولة والثقة المستمرة.

وقد أدى التطور في العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى ظهور مفاهيم جديدة على منظمات الأعمال، والتي أثرت إيجابياً على نجاح واستمرار أداء الشركات، ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016)،

الذي يمتد إلى أبعد من تعظيم الأرباح للشركات من الناحية الاقتصادية ليشمل النواحي الاجتماعية في إطار أخلاقي يجمع المسؤولية الاجتماعية بالمنظمة من خلال تطبيق مجالات المسؤولية الاجتماعية، حيث تحقق أهداف ذوي العلاقة بالمنظمة.

ونتيجة لذلك يمكن الوصول إلى أن حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية هما وجهان لعملة واحدة، من حيث الارتقاء في بيئتها الداخلية والخارجية في إطار من التشريعات والقوانين.

نتيجة لتبني الكثير من الشركات مفهوم حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، تزايدت التساؤلات فيما لو كان هنالك تأثير من قبل مجالس الإدارة على العناصر التي تشملها مظلة المسؤولية الاجتماعية.

وستقوم هذه الدراسة ببيان أثر خصائص مجالس الإدارة على الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية المدرجة لقطاع المواد الأساسية لعام 2019م.

مشكلة وأسئلة الدراسة

تسعى الشركات المتخصصة في قطاع الصناعات السعودية للوصول إلى مساهمات اجتماعية مماثلة لشركات الدول المتقدمة، حيث تعمل جاهدة على تطبيق القوانين والأنظمة التشريعية التي تسنها المملكة لتحسين صورتها المجتمعية اتجاه مجتمعها (Habbash, 2016).

ونظراً للإصدار المحدث من لائحة حوكمة الشركات السعودية في نهاية عام 2017م، وبناءً على توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي سعت لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ونتيجة للتغيرات والتطورات التي تخللتها السنوات الأخيرة في المملكة العربية السعودية وزيادة اهتمامها في النواحي الاجتماعية في مضامين رؤيتها، فأصبح لهذا المفهوم مستقبل واضح المعالم في بلاد تسعى إلى التطور كباقي الدول الأخرى.

لذلك حرصت الشركات في تقارير مجالس إدارتها على تخصيص فقرة بعنوان (المسؤولية الاجتماعية)، ولكن إلى أي مدى يمكن أن تفصح هذه الشركات عن المجالات التي يتضمنها مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والى أي مدى من الممكن أن يتأثر هذا المفهوم، المسؤولية الاجتماعية، بخصائص مجالس الإدارة. ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات في الشركات السعودية الصناعية (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، الملكية الحكومية، مكافآت مجلس الإدارة) ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية؟ وما هو الأثر؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تطوير إطار نظري للتعرف على مدى تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية الصناعية، وذلك عن طريق دراسة العلاقة بين الخصائص التالية: حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، الملكية الحكومية ومكافئات مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية. من هذا الهدف يتفرع عدة أهداف:

- تحديد أهم الخصائص لحكومة الشركات
- التعرف على نوعية الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للقطاع محل الدراسة.
- قياس أثر خصائص حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على تأثير دور خصائص حوكمة الشركات في الإفصاح والتقرير عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية الصناعية.
- توفير معلومات عن الأداء الاجتماعي لقطاع الشركات الصناعية لمساعدة متخذي القرار في هذه الشركات على تطوير وتكثيف المبادرات الاجتماعية.

نطاق ومحددات الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على تناول تأثير خصائص حوكمة الشركات (حجم المجلس، استقلالية مجلس الإدارة، الملكية الحكومية، مكافآت الأعضاء) في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال قياس معلومات الأداء الاجتماعي الصادرة في تقارير مجالس الإدارة عن كافة الشركات السعودية المدرجة في القطاع الصناعي لعام 2019م.

نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من المواضيع المهمة خاصة للشركات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، لما لها من تأثير فعال في تحقيق قيمة مضافة للاستدامة (Martínez & Álvarez, 2019)، فبلغت أهمية المسؤولية الاجتماعية كافة مستويات المجتمع، حيث ساهمت في تعزيز صورة المؤسسة في المجتمع وترسيخ مظهرها الإيجابي لدى أصحاب المصلحة، كما ساهمت في تحسين التنمية السياسية ورفع الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمؤسسات وذلك لزيادة الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية (الإدارة العامة للمسؤولية الاجتماعية، 2010)، وساعدت في تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة وتعظم عوائدها بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة في تحمل التكاليف الاجتماعية (بوحديد و يحياوي، 2019).

وترجع أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلى ظهور العديد من المشكلات والفضائح الأخلاقية والأزمات المالية العالمية، والتوسع في حجم المنظمات مما جعلها تركز على إظهار الجوانب الأخلاقية الاجتماعية، إضافةً إلى تلك الأسباب وجود اهتمامات حكومية تطالب بحماية البيئة والعملاء والمجتمع (السياني، 2019)، حيث إن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من الاهتمامات الحكومية والتي كانت من الأسباب التي لها تأثير ملموس في بيئة القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية التي تجسدت في رؤية 2030، وبالتحديد في محورها الثالث (وطن طموح) الذي بينت فيه الحكومة الرشيدة اهتمامها وتبنيها للمسؤولية الاجتماعية ولما لها من تأثير إيجابي على كافة أفراد ومنظمات المجتمع (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2016).

وتباينت مصطلحات المسؤولية الاجتماعية للشركات في معظم الدراسات والبحوث السابقة، وكان لكل منها زاوية وتوجه في تعريف ماهيتها، حيث إنها تعتبر أحد المفاهيم الجديدة المحاسبية – لبعض الدول - التي لا تقتصر فقط على النواحي الاقتصادية والقانونية، ولكن تمتد للجوانب الاجتماعية والأخلاقية اتجاه أصحاب المصلحة. (A.N.Prasantha et al., 2018)، وحيث ذكرت الدراسات (الزحيم، 2015: Haifeng & Zhao, 2016; Habbash, 2016) إن ظهور هذا المصطلح لأول مرة كان في عام 1923م حين أشار أوليفر شيلدون إلى إن مسؤولية أي منظمة هي بدرجة أولى مسؤولية اجتماعية،و ذكر (الاسرج، 2011) في نشأة المسؤولية الاجتماعية أن هناك تطور في الفلسفات الاقتصادية مع تزامن انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات الحديثة، حيث كانت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية تفترض بأن تعظيم ربحية الشركات هو واجب أساسي دون أن تقوم بأي واجب آخر اتجاه المجتمع، وهو الأمر الذي سوف يمكن المشروعات من النمو.

وبالرغم من أن مصطلح المسؤولية الاجتماعية في بادئ الأمر كان مقتصر على الزكاة والصدقات والعمل الخيري، ولكن سرعان ما أختلف المفهوم حتى أضيفت له مواضيع وقضايا اجتماعية لها أهمية كبرى، فقد ركزت على المشاكل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في المحاسبة ككل لمعالجة الصعوبات المرتبطة بقياس وإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية (الأمانة المركزية أيزو، 2010). فقد عرفتها منظمة الأيزو للمسؤولية الاجتماعية بأنها: مسؤولية المؤسسة اتجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها في البيئة والمجتمع، وذلك من خلال سلوك شفاف وأخلاقي يساعد في المساهمة في التنمية المستدامة متضمنة صحة وسلامة المجتمع، والأخذ في الاعتبار أصحاب المصلحة المعنيين، وتماشياً مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية، والتكامل بين علاقة المؤسسة وممارستها المختلفة (بوحديد و يحياوي، 2019).

أما عن تعريف كارول الذي عده بعض الباحثين (الزامل، 2015)؛ (Haifeng & Zhao, 2016) بأنه أكثر شمولاً وأوسع مجالاً حيث ذكر أن المسؤولية الاجتماعية هي: التزام قطاع الأعمال اتجاه المجتمع والعمل على تبني وتعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية لأنشطة منظمات الأعمال إلى أقصى حد ممكن.

وباعتبار المملكة العربية السعودية بلد محل الدراسة فتم التوجه إلى إحدى مفاهيم وتعاريف المسؤولية الاجتماعية في السعودية، حيث عرف موقع الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية (الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، 2013) على إنها: «السلوك الإيجابي المستمر للشركات اتجاه الموظفين والمجتمع والبيئة».

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

أما بالنسبة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فقد عرفه (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016) بأنه «تمثيل لأنشطة المسؤولية الاجتماعية كما وردت في تقاريرها السنوية»، حيث يعتبر الجوهر الذي من خلاله يمكن للشركات إيصال تلك الأنشطة الاجتماعية إلى أصحاب المصلحة في شكل تقارير من المعلومات لتحسن من صورتها الإيجابية اتجاههم، وهذا ما تشير إليه فكرة النظرية الشرعية **(Legitimacy Theory)** في أن يكون هنالك عقد اجتماعي بين الشركة وأصحاب المصلحة ويكون ذلك عن طريق الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية لتقديم صورة عن الشركة المسؤولة اجتماعياً وذلك لإضفاء الشرعية في سلوكياتها أمام أصحاب المصلحة. فالإفصاح عن الشركات قرار استراتيجي يجب على مجالس الإدارة أن تنظر إليه بمزيد من الأهمية (Martínez & -Álvarez, 2019-) . ونتيجة للكوارث الاجتماعية والبيئة التي أحدثتها الشركات زادت الضغوط عليها للتصرف بشكل أخلاقي واجتماعي وبحيث تكثف جهودها في إثبات تأثير أنشطتها على أصحاب المصلحة وبالتالي فإن الإفصاح يلعب دور مهم في توصيل الشركات إلى إثبات احترامها وجهودها اتجاه المجتمع والبيئة (Habbash, 2016) وإضافة المزيد من الشفافية على التقارير المالية السنوية لمجالس إدارة الشركات (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016)، ولم يحظى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية بعدد كبير من الدراسات ذات الصلة الذي قد يرجع إلى انخفاض معدل الدراسات المتعلقة بمستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مقارنة بالدول المتقدمة (الزامل، 2015)، و كان لهذه الدراسة نصيب لزيادة رصيد الدراسات السعودية ومعرفة ما آلت إليه مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في إحدى قطاعات أسواق المال.

وقد اهتمت العديد من الدراسات بقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه أصحاب المصلحة فمنهم من قسم أصحاب المصلحة إلى 7 مجالات (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016) (Martínez & -Álvarez, 2019) (Habbash, 2016): ومنهم إلى 5 مجالات (Huang & Zhao, 2016)؛ (Prasantha et al., 2018)، بينما اتجه البعض لتقسيمها إلى 4 مجالات (الزامل، 2015) وهي ما اتفقت على وجودها معظم الدراسات السابقة المتمثلة في (مجال الموارد البشرية، مجال المجتمع، حماية البيئة، المنتج والعملاء)، وقد تبنت هذه الدراسة التقسيم الرباعي لمجالات المسؤولية الاجتماعية وفقاً لنموذج تم إعداده من قبل دراسة (الزامل، 2015)، وقد يرجع هذا الاختيار إلى مطابقة جزء كبير من الشركات في هذه الدراسة مع شركات القطاع محل الدراسة .

محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية إفصاحاً اختيارياً وذلك لعدم وجود أي معايير أو قوانين تشريعية ملزمة له، وبالتالي فإن العوامل أو المحددات التي تحكمه عديدة، فمنها محددات تتعلق بخصائص الشركة الداخلية مثل الإشراف والمراقبة من قبل مجلس الإدارة، مهام التأكيد من قبل التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، السياسات والإجراءات ولوائح النظام الأساسي في الشركة، ومنها محددات خارجية مثل القوانين والأنظمة الحكومية والمدققين الخارجيين والضغط الإعلامي والاتفاقيات التعاقدية (الزامل، 2015؛ الأمانة المركزية أيزو، 2010).

العديد من الدراسات أبرزت العديد من خصائص مجلس الإدارة وتأثيرها على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. دراسة مها الصائغ ونوال الجعيد (2023) هدفت إلى دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثر تطبيقها في البنوك السعودية من خلال دراسة أثر كلاً من استقلالية المجلس، حجم مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة ونشاطها. تم الاعتماد على التقارير السنوية المنشورة لجمع بيانات البنوك السعودية محل الدراسة عن الفترة 2018-2021م ولاختبار فروض الدراسة تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بينما توجد علاقة ارتباط طردية غير معنوية بين استقلالية المجلس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كذلك دراسة (2022) Maeeni & Nobanee توصلت إلى ارتباط خصائص مجلس الإدارة واستقلاليته وارتباطها بشكل كبير وإيجابي مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. بينما دراسة (2019) Orazalin توصلت إلى عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة واستقلاليته على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

بناءً على ذلك وبالنظر إلى المحددات الداخلية بشكل عام و خصائص مجلس إدارة الشركات بشكل خاص، فقد اتجهت الدراسات السابقة إلى ذكر العديد من المحددات منها : حجم مجلس الإدارة (Onuorah, Egbunike & Ardi, 2018; Sébastien, Miguel, Hamadou, Brigitte & Alidou, 2015;)، الاستقلالية (A.N.Prasantha, et al., 2018; Habbash, 2016)، الاتصال السياسي (Martínez & Álvarez, 2019)، الملكية الحكومية (Habbash, 2016; Abdullah, Mohamad & Mokhtar, 2011)، مكافآت مجلس الإدارة (Huang & Zhao, 2016)، الإناث في مجلس الإدارة (Sébastien, Miguel, Hamadou, Brigitte & Alidou, 2015)، وغيرها من المحددات التي تؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية (Hong , Li & Dylan , 2015; Arjen Agema, 2018)، الاجتماعية، ولكن اقتصرت الدراسة على بعض المحددات أو العوامل الأكثر تأثيرًا وتوفرًا في تقارير مجالس الإدارة السنوية الخاصة في بيئة الأعمال السعودية، والتي تم تضمينها في عرض الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة والفرضيات

ومما تقدم عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والدور الذي يلعبه الإفصاح باعتباره قيمة إضافية لقيمة الشركة ونظراً لقلة الدراسات المتعلقة بمستويات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول المتقدمة ولمعرفة ما آلت إليه مستويات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المملكة وبالتركيز على إحدى أهم قطاعات سوق المال فسيتم دراسة نفس العوامل التي تم دراستها في الدراسات السابقة والتي حددت العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح ومن تلك العوامل هي (حجم مجلس الإدارة، حجم الأعضاء المستقلين، الملكية الحكومية ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة). ومن خلال هذه الدراسة سنتمكن من مقارنة مدى تأثير خصائص حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المملكة وفي الدول المتقدمة والتي سبق دراستها.

حجم مجلس الإدارة

يعتبر حجم مجلس الإدارة آلية من آليات حوكمة الشركات المهمة، حيث يمثل مجلس الإدارة مجموعة من الأفراد المنتخبين من قبل المساهمين، وهم المسؤولين عن العمل بما يتوافق مع مصالح الملاك من خلال الرقابة والإشراف والسيطرة على المدراء التنفيذين في المستويات العليا في الشركة (الزحيم، 2015).

ووفقاً لما هو منصوص في لائحة حوكمة الشركات السعودية يجب أن يحدد نظام الشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، وذلك بما لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشر عضو (هيئة السوق المالية، 2017). حيث إن هنالك نقاشات تدور حول حجم مجلس الإدارة الأمثل في الدراسات السابقة، فمنها من يشجع مجالس الإدارة الكبيرة وذلك لأنها تعمل بشكل أكثر تنسيق وتواصل وفاعلية في معالجة المعلومات واتخاذ القرار، إضافة على ذلك وجود مرونة في تكوين اللجان الأساسية في مجالس الإدارة الكبيرة (Martínez & Álvarez, 2019; Onuorah, Egbunike & Ardi, 2018; Prasantha et al., 2018 Al- Otaibi & Al-Hussainey, 2016: الزحيم، 2015). بينما رأى البعض إن مجالس الإدارة الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة ومشاركة في اتخاذ القرار (الزامل، 2015: 2015 ,Sébastien , Miguel , Hamadou , Brigitte , & Alidou).

وباعتبار مجالس الإدارة آلية مناسبة من آليات حوكمة الشركات التي تدفع الشركات وأصحاب المصلحة إلى تعزيز الشفافية والإفصاح في تقارير المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي فإنها أكثر التزاماً في النواحي الاجتماعية والبيئية (Martínez & -Álvarez, 2019-)،وقد جاءت الدراسات السابقة بإيجاد تأثير العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث وضحت نتائج العديد من البحوث والدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجالس الإدارة والإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016; Martínez & Álvarez, 2019; Onuorah, Egbunike & Ardi, 2018)، بينما أشارت نتائج بعض من الدراسات إلى عدم وجود علاقة بينهما (الزامل، 2015: 2015 ,Sébastien, Miguel, Hamadou, Brigitte & Alidou)، ومن هنا تمت صياغة الفرضية مستندة على غالبية نتائج الدراسات السابقة :

H1: من المتوقع أن يؤثر حجم مجلس الإدارة بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

استقلالية أعضاء المجلس

استقلالية مجلس الإدارة هي آلية أخرى من آليات حوكمة الشركات تقوم بالعمل على مراقبة عمل الإدارة التنفيذية بشكل عام وتحافظ على حقوق المساهمين بشكل خاص (Martínez & -Álvarez, 2019)، وفي هذا الصدد فقد ألزمت لائحة الحوكمة الشركات بتعيين أعضاء مستقلين بمعدل ثلث إجمالي أعضاء مجلس الإدارة أو قرابة عضوين أيهما أكثر (هيئة السوق المالية، 2017)، وذلك لأهمية تواجد الأعضاء المستقلين ضمن مجلس الإدارة، حيث ذكرت دراسة (حنان و نجوى، 2017) أنه لابد من التوجه لتكوين مجلس إدارة غالبية أعضائه مستقلين للوصول إلى مجلس ذو كفاءة وفعالية في الرقابة على أداء الشركة ككل وأداء المدراء التنفيذيين . كما إن زيادة حجم الأعضاء المستقلين في هيكل الشركة من الممكن أن يساعد في الحد من تكاليف الوكالة- التعارض بين مصالح أصحاب المصلحة والمديرين- ويعزز متطلبات أصحاب المصلحة (Prasantha et al., 2018) .

فيمكن القول بأن حجم الأعضاء المستقلين يدفع بإدارة الشركة إلى الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية (الزامل، 2015)، وبالتالي يساعدون في توفير إفصاح عالي الجودة عن المسؤولية الاجتماعية متوافق مع نظرية الوكالة (Agency Theory) (Habbash, 2016). حيث قدمت معظم الدراسات نتائج كان لها وقع إيجابي على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية (عيسى، Habbash, 2016; Sébastien, 2019 Prasantha et al., 2018; Miguel, Hamadou, Brigitte & Alidou, 2015)، بينما أظهرت نتائج دراسات أخرى خلاف ذلك (الزامل، Martínez & Álvarez, 2019- P2015)، فأوجدت علاقة سلبية بين حجم الأعضاء المستقلين والإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي صيغت الفرضية بشكل الآتي:

H2: من المتوقع أن تؤثر استقلالية مجلس الإدارة بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

الملكية الحكومية

أن الملكية الحكومية هي عامل رئيسي يؤثر على لائحة حوكمة الشركات، وخاصة في البلدان المتقدمة مثل المملكة العربية السعودية، وذلك لان الحكومة السعودية تمتلك حصص عالية في هيكل ملكية الشركات بحيث تمثل 42% من قيمة سوق الأسهم السعودية (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016)، وجاء ذلك متوافقاً مع نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) التي ترى أن كل من يؤثر ويتأثر بالشركة وأساليب عملها هو من أصحاب المصلحة الذين بدون دعمهم ستتوقف المنظمة عن الوجود، وحيث أن الملكية الحكومية تعمل على درجة من التوازن بين الهدفين المتنافسين، أي من الممكن أن تحسن أرباح الشركات وتؤثر بشكل فعال على المجتمع. وتصدر بانتظام لوائح تحمي المجتمع وتعزز الحكم الرشيد والمسؤولية الاجتماعية والشفافية وممارسات الإفصاح (Habbash, 2016).

وللحكومة أهمية استراتيجية للشركات التي تسيطر عليها المؤسسات الحكومية الاستثمارية، وحيث يظهر ذلك في تعزيز سياساتها الرشيدة التي تعود على الشركات والمجتمع بالنفع العام (Abdullah, Mohamad & Mokhtar, 2011)، وبما إن طبيعة عمل الحكومة التوجه الاجتماعي، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى التعارض في المصالح بين أهداف الحكومة وأصحاب المصلحة و تعظيم الربح (Habbash, 2016)، وقد تؤدي الزيادة في حجم الملكية الحكومية إلى المزيد من المشاكل التي تكون عادة بسبب التدخل من قبل الحكومة في إدارة الشركة، وبالتالي تؤول إلى ممارسات سيئة لحوكمة الشركات ونتيجة لذلك فقد أشارت دراسة (Al-Otaibi & Al-Husseini, 2016) إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الحكومية وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما أشارت دراسات أخرى إلى إن الملكية الحكومية تلعب دور مهم في الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، فهي تحافظ على درجة التوازن بين هدف تحسين أرباح الشركات وبين أثرها الفعال على المجتمع ككل (: Abdullah, Mohamad & Mokhtar, 2011 Habbash, 2016)، ونتج عن تلك الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الملكية الحكومية والإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وقد صيغت الفرضية لهذه الدراسة على النحو التالي:

H3: من المتوقع أن تؤثر الملكية الحكومية بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

مكافآت مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي تعتبر آلية مهمة من آليات حوكمة الشركات أيضاً، وتم وصفها بأنها نظام حوافز مناسب يتفق مع مصالح كلاً من المديرين وأعضاء المجلس والمساهمين (Piet & Rezaul, 2007)، وقد تكون هذه الحوافز بناءً على أداء الأعضاء والمديرين إما مادية مثل المكافآت النقدية أو عينية مثل منح خيارات الأسهم (Arjen Agema, 2018). والفكرة هي كلما ازدادت مكافآت الشركات أدت إلى جذب مجلس إدارة مؤهل تأهيلاً عالياً (Sébastien, Miguel, Hamadou, Brigitte & Alidou, 2015)، وبالتالي فإن حصول أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون على مكافآت متوافقة مع أدائهم، سوف يعزز لديهم العمل بجدية أكبر والمساهمة بشكل أكبر في زيادة أداء الشركة (Hong, Li & Dylan, 2015). وعندئذ فإنهم سيميلون إلى التأثير على القرارات لصالح الاستثمارات في المسؤولية الاجتماعية للشركات لتحسين سمعتهم اتجاه المجتمع دون تحمل أي أعباء ناتجة عن هذا التأثير (Sébastien, Miguel, Hamadou, Brigitte & Alidou, 2015).

وناقشت الدراسات ما يثبت صحة نتائجها فذكرت بعض منها : إن الشركات التي تدفع مكافآت عالية هي أقل احتمالاً لمتابعة ممارسات بيئية سليمة،فعند ارتفاع مستويات الرواتب والمكافآت فيقل تركيز الاهتمام على مصالح أصحاب المصلحة وتقل القرارات التي تلبي احتياجاتهم (Hong, Li & Dylan, 2015; Arjen Agema, 2018) ولذلك جاءت نتائجها وجود علاقة سلبية بين مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما لم تجد دراسة (Sébastien, Miguel, Hamadou, Brigitte & Alidou, 2015) أي رابط بين مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما أثبتت بعض الدراسات أن هنالك علاقة إيجابية بين مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعللت تلك النتيجة بأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة آلية مهمة لتعزيز تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشركة وخاصة عندما تكون المكافآت خاصة بالشركات ذات الصناعات الملوثة للبيئة فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية وبالتالي فإنها تتبنى برامج صديقة للبيئة وتكافئ أعضاء مجلس إدارتها ومدراءها التنفيذيين بمكافآت طويلة الأجل بمنحهم أسهم مما يجعلهم ينظرون للشركة كمساهمين وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على أداءهم، فالعلاقات الجيدة مع الأعضاء والمدراء من قبل أصحاب المصلحة الأساسين تجعل منهم أكثر تعقلاً عند اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع (Onuorah, Egbunike & Ardi, 2018). وبالرغم من أن غالبية الدراسات تنص على أن العلاقة سلبية بين مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فصيغت الفرضية بناءً على نتيجة دراسة (Onuorah, Egbunike & Ardi, 2018):

H4: من المتوقع أن تؤثر مكافآت مجلس الإدارة بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

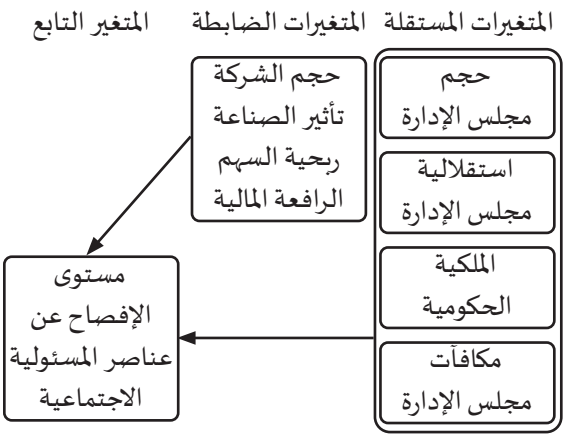
ويختتم هذا الجزء من الدراسة، بأن الدراسات السابقة تعارضت في نتائجها حول تأثير خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح عن عناصر مسؤوليتها الاجتماعية، وقد لوحظ هذا التعارض في نتائج الدراسات المتباينة. وبالرغم من أن هنالك نتائج مغايرة لنفس الدول في فترات متعاقبة ونتائج كانت لدول مختلفة وبالتالي فهي ذات طابع مختلف فيما يؤثر على بيئتها القانونية والاقتصادية، ومنها من كانت نتائجها انعدام العلاقة بين المتغيرات وغياب دلالتها المعنوية. وباعتبار المملكة العربية السعودية بلد محل الدراسة فكان عنصر الزمن هو الفاصل في اختلاف النتائج، ويعود السبب في أن لها بيئة اقتصادية وقوانين وتشريعات ضابطة مماثلة، كما وقد كان للإصدار المحدث من لائحة حوكمة الشركات لعام2017م ورؤية المملكة 2030م الدور الكبير في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية السعودية شكلاً ومضموناً في التقارير المالية للشركات السعودية، وبناءً على ما جاء في (مجلس المنطقة الشرقية للمسؤولية الاجتماعية، 2015) في أن برامج المسؤولية الاجتماعية في المملكة لا زالت تعتمد على اجتهادات العديد من الشركات العامة والشركات العائلية على ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية من خلال تبني تلك الشركات والمؤسسات للبرامج الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الخيرية في المملكة دون أن تكون تلك البرامج أو المشاريع المنفذة مبنية على دراسات تحدد مدى الحاجة لوجود مثل تلك المشاريع أو المبادرات، فمن هنا توالت الحاجة إلى هذه الدراسة لتتزامن نتائجها مع مجريات التطور في المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والبيانات الخاصة بالقوائم المالية والتقارير المالية السنوية لمجالس إدارة الشركات السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي لقطاع المواد الأساسية وتحليلها كمتطلب لأغراض الدراسة، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة المستمدة من الدراسات ذات الصلة عن طريق استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

عينة الدراسة وجمع البيانات:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات السعودية المدرجة في قطاع المواد الأساسية لعام 2019م والبالغ عددها 42 شركة وهو من القطاعات الكبرى في سوق المال السعودي والتي تعتبر أكثر ضرراً على المجتمع والبيئة وتتلقى ضغوط مجتمعية وإعلامية بالإضافة إلى المتطلبات البيئية من الجهات ذات الصلة، وبالتالي يتوقع منها التطبيق والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث جاءت المسؤولية الاجتماعية لتقلل من هذه الأضرار من خلال حماية البيئة والمجتمع وسعيها في تحقيق التنمية المستدامة، كما عملت على أثبات احترام الشركات وجهودها في المساهمة الاجتماعية، و تضمنت العينة جميع الشركات الصناعية في قطاع المواد الأساسية باعتباره مجتمع للدراسة، وقد تم جمع بيانات المساهمات الاجتماعية من تقارير مجلس إدارة الشركات وبعض بنود القياس الخاصة بالمتغيرات المستقلة من القوائم المالية محل الدراسة بشكل يدوي من موقع سوق الأوراق المالية (تداول).



الشكل رقم (1) تأثير خصائص مجالس الإدارة على مستوى الإفصاح

نموذج ومقاييس متغيرات الدراسة:

استناداً إلى ما تم ذكره في الدراسات السابقة ومن خلال التحليل المبدئي لتقارير مجالس الإدارة، تم إعداد نموذج الدراسة وتطويره ليتناسب مع غرض الدراسة في قياس تأثير خصائص مجالس الإدارة للشركات، ويوضح الشكل رقم (1) تأثير خصائص مجالس الإدارة على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، حيث تم تقسيم المتغيرات إلى 3 أجزاء، بحيث يتضمن الجزء الأول المتغيرات المستقلة المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة وهي: (حجم أعضاء مجلس الإدارة، الاستقلالية، الملكية الحكومية، مكافآت الأعضاء)، بينما يتضمن الجزء الثاني المتغيرات الضابطة التي تضبط توازن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة المتمثلة في: (تأثير الصناعة، الرافعة المالية، ربحية السهم وحجم الشركة المقاسة بحجم الأصول الإجمالية)، وانتقالاً إلى الجزء الثالث الذي يتضمن المتغير التابع والمتمثل في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

ولقياس أثر هذه الخصائص على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد من خلال صياغة المعادلة التالية:

$$CSRD = beta + b1BrdSize + b2BrdInd + b3Govwn + b4BrdRem + b5Size + b6Lev + b7EPS + b8Ind + e$$

- CSRD = متوسط نسبة مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.
= نسبة عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المفصح عنها من قبل الشركة للسنة إلى الحد الأقصى لعدد عناصر الإفصاح الاجتماعي في قائمة الفحص.
- BrdSize= إجمالي عدد الأعضاء في مجلس إدارة الشركة i في نهاية السنة المالية.
- BrdInd = عدد الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة في نهاية السنة المالية.
- Govwn = متغير وهمي (1) إذا وجدت أسهم مملوكة لجهات حكومية أو إحدى مؤسساتها في الشركة في نهاية السنة المالية و (0) إذا لم توجد.
- BrdRem= إجمالي المبلغ المدفوع لأعضاء مجلس إدارة الشركة في نهاية السنة المالية.

- Size= الأصول (الموجودات) الإجمالية للشركة في نهاية السنة المالية.
- EPS= نسبة إجمالي الدخل إلى عدد الأسهم القائمة للشركة في نهاية السنة المالية.
- Lev = نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات في للشركة في نهاية السنة المالية.
- Ind= متغير وهمي (1) للصناعات البتروكيماوية، (2) للصناعات الأسمنتية و (3) للصناعات الأخرى للشركة في نهاية السنة المالية.
- e= الخطأ العشوائي.

جدول رقم (1)
قياس متغيرات الدراسة

المتغيرات		المقاييس
رمز المتغير	أسم المتغير	
	المتغيرات المستقلة:	
	حجم المجلس	عدد أعضاء مجلس الإدارة في نهاية السنة.
	الاستقلالية	عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين نهاية السنة.
	الملكية الحكومية	متغير وهمي (1) إذا وجدت أسهم مملوكة لجهات حكومية أو إحدى مؤسساتها (0) إذا لم توجد.
	مكافآت المجلس	إجمالي المبلغ المدفوع لأعضاء مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية.
	المتغيرات الضابطة:	
	حجم الشركة	الأصول (الموجودات) الإجمالية للشركة في نهاية السنة.
	ربحية السهم	نسبة إجمالي الدخل إلى عدد الأسهم القائمة للشركة.
	الرافعة المالية	نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نهاية السنة.
	تأثير الصناعة	متغير وهمي (1) للصناعات البتروكيماوية، (2) للصناعات الأسمنتية و (3) للصناعات الأخرى.

كما تم قياس العلاقة بين المتغيرات بناء على ما تم استخدامه من مقاييس في الدراسات السابقة لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم ذكر كافة المتغيرات المستقلة والضابطة وكيفية قياسها في الجدول رقم (1).

المتغير التابع

واستنادا لما جاء في الدراسات السابقة (Martínez & -Álvarez, 2019: Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016: الزامل، 2015: A.N.Prasantha, et al., 2018) (Ardi, 2018 :Habbash, 2016: Onuorah, Egbunike, & ، تم الاعتماد على كمية مستوى الإفصاح كمتغير تابع للتعبير عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات محل الدراسة، حيث إن كمية مستوى الإفصاح دالة على وجود مساهمات اجتماعية في الشركات، وبالتالي زيادة الإفصاح أو نقصانه مؤشر على وجود أو عدم وجود مسؤولية اجتماعية لدى الشركات محل الدراسة. لذلك تمت دراسة مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بناءً على قائمة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية الخاصة بدراسة (الزامل، 2015) بعد أن تم تطويرها بشكل يخدم أهداف الدراسة، وذلك يرجع إلى أن مجالاتها هي الأكثر استخداماً في جميع الدراسات ذات الصلة.

وتم حساب نسبة مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وذلك عن طريق المراحل الآتية:

- **أولاً:** تم استخدام قائمة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تضم أربعة مجالات وهي: (مجال الموارد البشرية، المجتمع المحلي، حماية البيئة، مجال المنتج والعملاء) تتضمن 25 عنصر، حيث كان للمجال الأول 10 عناصر، والمجال الثاني 7 عناصر، والمجال الثالث 4 عناصر، والمجال الرابع 4 عناصر.
- **ثانيًا:** طبقت هذه الدراسة تحليل المحتوى اليدوي على تقارير مجالس الإدارة للشركات في قطاع المواد الأساسية للمملكة العربية السعودية لعام 2019م، وتم تحديد العناصر التي تم الإفصاح عنها بشكل فعلي مقارنة مع قائمة الإفصاح.
- **ثالثاً:** تم إتباع التسجيل رباعي التفرع لهذه الدراسة، ليشمل (0) في حال عدم وجود أي عناصر تم الإفصاح عنها و(1) في حال وجود عناصر تم الإفصاح عنها بشكل وصفي فقط، و(2) في حال وجود عناصر تم الإفصاح عنها بشكل مختلط أي معلومات وصفية عن المساهمات الاجتماعية متمثلة في شكل رقم إجمالي، و(3) في حال وجود معلومات كمية تفصيلية عن المساهمات الاجتماعية بشكل عددي تفصيلي لما يرد في التقارير السنوية.
- **رابعًا:** قسمة عدد العناصر التي أفصحت عنها الشركة فعليًا على ما ينبغي للشركة الإفصاح عنه والتي تمثل عدد العناصر الكلية التي تتضمنها قائمة الإفصاح، وبالتالي يتم الوصول لنسبة الإفصاح عن عناصر كل شركة، كما يلي:

DRSC = نسبة عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المفصح عنها من قبل الشركة للسنة / الحد الأقصى لعدد عناصر الإفصاح الاجتماعي في قائمة الإفصاح.

نتائج الدراسة التطبيقية

التحليل الوصفي

جدول رقم (2)
جدول مستوى الإفصاح

المجال		عناصر المسؤولية الاجتماعية	عدد الشركات 0	1	2	3	الشركات المفصح عنها	إجمالي الشركات	نسبة الإفصاح 0	1	2	3	نسبة الإفصاح لكل عنصر
الموارد البشرية	1	عدد العاملين بالشركة	30	0	10	2	12	42	71A	0.0	23.8	4.8	28.6
	2	برنامج تدريب وتطوير العاملين	4	32	5	1	38	42	9.5	76.2	11.9	2A	90.5
	3	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	29	1	8	4	13	42	69.0	2A	19.0	9.5	31.0
	4	سياسات الاختبار للتدريب	26	16	0	0	16	42	61.9	38.1	0.0	0.0	38.1
	5	تطبيق نظم للصحة والسلام المهنية في العمل	7	33	2	0	35	42	16.7	78.6	4.8	0.0	83.3
	6	مشاركة الموظفين في قرارات الشركة (حوار)	21	20	1	0	21	42	50.0	47.6	2A	0.0	50.0
	7	الخدمات الصحية للعاملين واسرهم	17	25	0	0	25	42	40.5	59.5	0.0	0.0	59.5
	8	خدمات إسكان العاملين	9	30	2	1	33	42	A 21	A 71	4.8	2A	78.6
	9	صندوق التوفير و الادخار	10	27	5	0	32	42	23.8	64.3	11.9	0.0	76.2
	10	برنامج تحفيزي لتملك الأسهم	14	26	2	0	28	42	33.3	61.9	4.8	0.0	66.7
		إجمالي بنود مجال الموارد البشرية المفصح عنها	167	210	35	8	253	420	39.8	50.0	8.3	1.9	.60
المجتمع المحلي	11	إيجاد فرص عمل جديدة	4	25	12	1	38	42	9.5	59.5	28.6	2A	90.5
	12	تدريب وتأهيل الخريجين الجدد للعمل الصناعي	16	22	4	0	26	42	38.1	52A	9.5	0.0	61.9
	13	دعم الأنشطة و المؤسسات التعليمية والثقافية	12	27	3	0	30	42	28.6	64.3	7.1	0.0	A 71
	14	دعم الأنشطة و المؤسسات الخاصة بالرعاية الصحية	16	21	5	0	26	42	38.1	50.0	11.9	0.0	61.9
	15	دعم الأنشطة و المؤسسات الخاصة الرياضية و الترفيهية	14	24	4	0	28	42	33.3	57.1	9.5	0.0	66.7
	16	التبرعات و المساهمات الخيرية	6	22	13	0	35	42	14.3	52A	31.0	0.0	83.3
	17	توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة	41	0	1	0	1	42	97.6	0.0	2A	0.0	2.4
		إجمالي بنود مجال المجتمع المحلي المفصح عنها	109	141	42	1	184	294	37.1	48.0	14.3	0.3	63.7
حماية البيئة	18	مكافحة التلوث وخفض انبعاثات الغازات	16	23	3	0	26	42	38.1	54.8	7.1	0.0	61.9
	19	الحفظ على المواد الطبيعية وترشيد الاستهلاك	16	24	2	0	26	42	38.1	57.1	4.8	0.0	61.9
	20	المشاركة في تجميل البيئة وتنمية المواطن الطبيعية	34	6	2	0	8	42	81.0	14.3	4.8	0.0	19.0
	21	حملات التوعية للحفظ على البيئة	8	31	2	0	33	42	19.0	73.8	4.8	0.0	78.6
		إجمالي بنود مجال حماية البيئة المفصح عنها	74	84	9	0	93	168	44.0	50.0	5A	0.0	
المنتج و العملاء	22	إتاحة معلومات عن جودة وسلامة المنتج	0	42	0	0	42	42	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
	23	التسويق و الإعلام الصادق	0	41	1	0	42	42	0.0	97.6	2A	0.0	100.0
	24	توافر نظم لخدمات العملاء وقياس مدى رضاهم	4	38	0	0	38	42	9.5	90.5	0.0	0.0	90.5
	25	سياسات تمويل وتطبيق أبحاث لتطوير المنتج	1	39	1	1	41	42	2A	92.9	2A	2A	97.6
		إجمالي بنود مجال المنتج و العملاء المفصح عنهم	5	160	2	1	163	168	3.0	95.2	1.2	0.6	96.5
		الإجمالي الكلي لمجالات المفصح عنها في قطاع المواد الأساسية	**355**	**595**	**88**	**10**	**693**	**1050**	**33.8**	**56.7**	**8A**	**1.0**	**66.6**

بالنظر إلى الجدول (2) نصل إلى مجموعة من النتائج نذكرها بإيجاز، ظهرت نسبة متوسط الإفصاح الكلي عن عناصر المسؤولية الاجتماعية 66%، فبالنسبة لمجال الموارد البشرية نجد إن المجال يحتوي على 10 عناصر، وقد بلغ متوسط نسبة الإفصاح الإجمالية عن عناصره 60.7%، وقد تفاوتت في نتائج مستوى إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، فقد أفصحت (38) شركة عن عنصر برامج التدريب وتطوير العاملين بنسبة تقدر 90.5% وهي أعلى نسبة في هذا المجال، تليها عدة عناصر ومنها عنصر مشاركة الموظفين في قرارات الشركة حيث بلغت نسبته 50% أي ما يعادل نصف عينة الشركات محل الدراسة أي (21) شركة، بينما واجه عنصر عدد العاملين بالشركة ضعف في الإفصاح عنه، حيث بلغت عدد الشركات المفصحة عنه (12) شركة أي ما يقدر نسبته 28.6% فقط.

بالنسبة لمجال المجتمع المحلي نجد إن المجال يحتوي على 7 عناصر، وقد بلغ متوسط نسبة الإفصاح الإجمالية عن عناصره 63.7%، تفاوتت في نتائج مستوى إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، فقد أفصحت (39) شركة عن عنصر إيجاد فرص عمل جديدة بنسبة تقدر 90.5% وتعتبر أعلى نسبة في المجال، تليها عدة عناصر ومنها عنصري تدريب وتأهيل الخريجين الجدد للعمل الصناعي و دعم الأنشطة والمؤسسات الخاصة بالرعاية الصحية حيث بلغت نسبتهما 61.9% أي ما يعادل (26) شركة، بينما واجه عنصر توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة ضعف شديد في الإفصاح عنه، حيث بلغت عدد الشركات المفصحة عنه (شركة واحدة) فقط تقدر نسبتها 2.7% فقط.

بالنسبة لمجال حماية البيئة نجد أن المجال يحتوي على 4عناصر، وقد بلغ متوسط نسبة الإفصاح الإجمالية عن عناصره 56.4%. وتفاوتت في نتائج مستوى إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، فقد أفصحت (33) شركة عن عنصر حملات التوعية للحفاظ على البيئة بنسبة تقدر 78.6% وتعتبر أعلى نسبة في المجال، تليها عنصري مكافحة التلوث وخفض انبعاثات الغازات والحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد الاستهلاك حيث بلغت نسبتهما 61.9% أي ما يعادل (26) شركة، بينما واجه عنصر المشاركة في تجميل البيئة وتنمية المواطن الطبيعية ضعف شديد في الإفصاح عنه، حيث بلغت عدد الشركات المفصحة عنه (8) شركات تقدر نسبتها 19% فقط.

بالنسبة لمجال المنتج والعملاء نجد أن المجال يحتوي على 4عناصر، وقد بلغ متوسط نسبة الإفصاح الإجمالية عن عناصره 96.5%. وتفاوتت في نتائج مستوى إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية تفاوتت في نتائج مستوى إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، فقد أفصحت (42) شركة عن عنصري إتاحة معلومات عن جودة وسلامة المنتج و التسويق والإعلان الصادق عن المنتج وبنسبة تقدر 100% وتعتبر أعلى نسبة في كافة المجالات، يليها عنصر سياسة تمويل وتطبيق أبحاث لتطوير المنتج حيث بلغت نسبته 97.6% أي ما يعادل (41) شركة، بينما واجه عنصر توافر نظم لخدمة العملاء وقياس مدى رضاهم ضعف طفيف في الإفصاح عنه، حيث بلغت عدد الشركات المفصحة عنه (38) شركات تقدر نسبتها 90.5% فقط.

جدول رقم (3)
نوعية الإفصاح

قطاع المواد الأساسية	إجمالي الإفصاح	نوع الإفصاح					
		إفصاح وصفي (1)		إفصاح مختلط (2)		إفصاح كلي (3)	
		العناصر	%	العناصر	%	العناصر	%
1 شركات البتروكيماويات	209	158	76%	46	22%	5	2%
2 شركات الأسمنت	255	239	94%	13	5%	3	1%
3 شركات أخرى	229	198	86%	29	13%	2	1%
المجموع ونسبة الإفصاح	693	595	86%	88	13%	10	1%

ظهرت النتائج بناءً على الجدول (3) أن نوعية الإفصاح في تقارير مجلس الإدارة لقطاع المواد الأساسية تفاوتت بين كافة أنواع الإفصاح، إلا إن الإفصاح الوصفي كان له النصيب الأكبر من البيانات التي تضمنتها التقارير السنوية للشركات محل الدراسة وهذا ما يتفق مع دراسة (الزامل، 2015)، حيث بلغت نسبة الإفصاح الوصفي 86% من إجمالي نسبة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، يليها الإفصاح المختلط بنسبة 13%، ويليها الإفصاح الكمي1% الذي يعتبر الأقل بالنسبة لإجمالي نوعية الإفصاح.

ويبين جدول (4) الخاص بالإحصاء الوصفي للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (4)
التحليل الوصفي

Statistics

المتغير	CSRD	Size	Prof	Loy	BrdSize	BrdInd	Govwn	BrdRem BrdRem
N	42	42	42	42	42	42	42	42
المتوسط الحسابي	0.66	3260923845.8	0.76	034	8.29	431	0.21	2218721.94
الوسيط	0.70	458311050.0	0.56	0.33	8.00	4.00	0.00	1977000.00
الانحراف المعياري	0.17	14977865670.3	1.82	0.22	1.85	1.75	0.42	1239801.81
أقل قيمة	0.28	1133887.0	-3.03	0.01	4.00	1.00	0.00	208000.00
أعلى قيمة	0.92	97657597048.0	4.01	0.92	11.00	10.00	1.00	5811650.00

حيث أشارت النتائج إن متوسط نسبة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية CSRD تبلغ (0.66) لعينة (42) شركة، وهذا المتوسط يعتبر أعلى من 3 عينات في المملكة العربية السعودية (Al-Otai-bash, 2016 :: الزامل، 2015)، حيث تم العثور على متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بنسبة (18%) لعينة من الشركات البالغة

(171)شركة، (24%) لعينة شركات بلغت (267) شركة و (29%) لعينة الشركات البالغة (27) شركة، حيث كانت القيمة القصوى في هذه الدراسة في الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية لصالح شركة سابك التي بلغت نسبتها (0.92) والقيمة الأدنى كانت لشركتي زجاج والعربية للأنابيب التي بلغت نسبتهما (0.28) .

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة: فقد بلغ متوسط حجم مجلس الإدارة (8)، مما يعني أن متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة العاملين في داخل معظم الشركات هو (8)، والقيمة الأدنى (4) بينما القيمة القصوى (11)، وجاء ذلك متوافقاً مع لائحة حوكمة الشركات (هيئة السوق المالية، 2017) فيما نصت عليه في أنه «يجب أن يحدد نظام الشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، وذلك بما لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشر عضو». وبلغ متوسط عدد الأعضاء المستقلين (4)، مما يعني أن متوسط عدد الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة في داخل معظم الشركات هو (4) أعضاء مستقلين تماماً، وهو ما يعادل أكثر من ثلث عدد الأعضاء في معظم مجالس إدارة الشركات، واتفقت مع لائحة حوكمة الشركات (هيئة السوق المالية، 2017) في فقرة تكوين مجالس الإدارة حيث نصت على» في حال تكوين المجلس يجب أن تكون أغلبيته من الأعضاء الغير تنفيذين ولا يقل الأعضاء المستقلين عن الثلث من الأعضاء أو بما يقارب عضوين أيهما أكثر»، والقيمة الأدنى (1) والقيمة القصوى (10) أعضاء مستقلين.

وبلغت قيمة الوسيط للملكية الحكومية Govwn (0) بين القيمة الأدنى (0) والقيمة الأقصى (1)، كما بلغ متوسط لمكافآت مجلس الإدارة (2218722) ريال بين القيمة الأدنى (208000) ريال والقيمة الأقصى (5811650) ريال وبانحراف معياري (1239801.8) مما ينبئ إن هنالك تشتت في حجم المكافآت المدفوعة للأعضاء في نهاية السنة، وذلك يعني أن الشركات تدفع مكافآت لأعضاء مجالس إدارتها بنسب مختلفة وقد يعود ذلك لحجم الشركة وربحيتها. وبالنسبة للمتغيرات الضابطة (الرقابية): فبلغ متوسط إجمالي الأصول (3260923846) ريال، بينما بلغ متوسط ربحية السهم (0.76) ومتوسط الرافعة المالية (0.34).

تحليل الارتباط

جدول رقم (5)
مصفوفة ارتباط بيرسون

BrdRem	Govwn	BrdInd	BrdSize	Ind	Lev	EPS	Size	CSRD	المتغير	
-0.163	0.106	-0.230	0.003	-0.303	-0.002	0.087	0.022	1	Pearson Correlation	**CSRD**
0.302	0.503	0.144	0.983	0.051	0.992	0.582	0.888		Sig. (2-tailed)	
42	42	42	42	42	42	42	42	42	N	
0.113	.307*	-0.117	0.158	0.181	0.172	-0.113	1	0.022	Pearson Correlation	**Size**
0.476	0.048	0.462	0.317	0.251	0.277	0.475		0.888	Sig. (2- tailed)	
42	42	42	42	42	42	42	42	42	N	
0.055	.379*	-0.166	0.036	-.315-*	-.520-**	1	-0.113	0.087	Pearson Correlation	**EPS**
0.728	0.013	0.294	0.820	0.042	0.000		0.475	0.582	Sig. (2- tailed)	
42	42	42	42	42	42	42	42	42	N	
-0.238	-0.247	0.209	-0.062	0.218	1	-.520-**	0.172	-0.002	Pearson Correlation	**Lev**
0.128	0.115	0.184	0.695	0.166		0.000	0.277	0.992	Sig. (2- tailed)	
42	42	42	42	42	42	42	42	42	N	
-0.188	-0.276	-0.089	-0.243	1	0.218	-.315-*	0.181	-0.303	Pearson Correlation	**Ind**
0.233	0.077	0.574	0.121		0.166	0.042	0.251	0.051	Sig. (2- tailed)	
42	42	42	42	42	42	42	42	42	N	
.516**	0.204	.485**	1	-0.243	-0.062	0.036	0.158	0.003	Pearson Correlation	**BrdSize**
0.000	0.195	0.001		0.121	0.695	0.820	0.317	0.983	Sig. (2- tailed)	
42	42	42	42	42	42	42	42	42	N	
0.090	-0.195	1	.485**	-0.089	0.209	-0.166	-0.117	-0.230	Pearson Correlation	**BrdInd**
0.572	0.217		0.001	0.574	0.184	0.294	0.462	0.144	Sig. (2- tailed)	
42	42	42	42	42	42	42	42	42	N	
0.060	1	-0.195	0.204	-0.276	-0.247	.379*	.307*	0.106	Pearson Correlation	**Govwn**
0.708		0.217	0.195	0.077	0.115	0.013	0.048	0.503	Sig. (2- tailed)	
42	42	42	42	42	42	42	42	42	N	
1	0.060	0.090	.516**	-0.188	-0.238	0.055	0.113	-0.163	Pearson Correlation	**BrdRem**
	0.708	0.572	0.000	0.233	0.128	0.728	0.476	0.302	Sig. (2- tailed)	
42	42	42	42	42	42	42	42	42	N	

(*) ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0,05 (**) ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0,01

يعتبر معامل الارتباط بيرسون أداة لقياس الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة بعضها ببعض، حيث تبين من النتائج في الجدول (5) عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المشتملة على (حجم المجلس، الاستقلالية، الملكية الحكومية، مكافآت أعضاء المجلس) وبين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

وكما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات الضابطة المشتملة على (حجم الشركة، ربحية السهم، الرافعة المالية، نوع القطاع) وبين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

كما أظهر الجدول (5) وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين ربحية السهم والرافعة المالية بمقدار (0.520-) وعند مستوى دلالة (0.01)، أي كلما زادت ربحية الأسهم المملوكة للشركة أدى إلى تقليل نسبة الرفع المالي، وذلك قد يرجع السبب أن الشركات ذات الأرباح العالية قادرة على سداد ديونها بشكل أكبر أو قد تكون مواردها المالية كافية مما تساهم في الحد من الاقتراض لاستمراريتها في سوق الأوراق المالية.

وكذلك نلاحظ وجود علاقة إيجابية بين حجم المجلس والاستقلالية بمقدار (0.485) عند مستوى دلالة (0.01)، وكذلك بين حجم المجلس ومكافآت المجلس (0.516) عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على إن حجم مجالس الإدارة الكبيرة يتضمن عدد أكبر من الأعضاء المستقلين وبالتالي زيادة أكبر لحجم المكافآت الخاصة بالأعضاء داخل معظم الشركات في قطاع المواد الأساسية.

وكذلك تبين من الجدول (5) وجود علاقة معنوية إيجابية بين حجم الشركة وربحية السهم وبين الملكية الحكومية عند مستوى دلالة (0.05).

تحليل الانحدار المتعدد

تم استخدام معامل الانحدار المتعدد ومن أجل معرفة قوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.، حيث تبين من النتائج في الجدول (6) عدم وجود أثر معنوي بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وبمستوى معنوية (0.180 sig)، فإنها ليست دالة إحصائية، وبالتالي إذا زاد حجم مجلس الإدارة قد لا تؤدي بالضرورة تلك الزيادة إلى زيادة مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجاءت هذه النتيجة مناقضة للفرضية الأولى (H1) ومتباينة مع الدراسات التي أظهرت أن هنالك علاقة إيجابية بين حجم المجلس ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016); (Onuorah, Egbunike & Ardi, 2018:-Martínez & -Álvarez, 2019).

كما تبين في جدول (6) علاقة سلبية بين الاستقلالية ومستوى الإفصاح بمستوى دلالة (0.042 sig)، وهي دالة إحصائية عند مستوى (0.05)، مما يعني إن كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة الشركات أدى إلى تقليل مستويات الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع المواد الأساسية، وقد تعود هذه النتيجة إلى حداثة مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى مدراء الشركات السعودية و ضبابية أهمية المساهمات الاجتماعية وما يعود عليها بالنفع الكبير في تبنيها القضايا البيئية والاجتماعية، وهذه النتيجة جاءت متعارضة مع الفرضية الثانية (H2)، ومتوافقة مع دراسة (الزامل، 2015: -Martínez & -Álvarez, 2019). بينما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة كل من (عيسى، 2019؛ Prasantha et al., 2018; Habbash, 2016)، التي أظهرت أن هنالك علاقة إيجابية بين الأعضاء المستقلين والمسؤولية الاجتماعية.

أظهرت نتائج الاختبار أن هنالك أثر سلبي بين الملكية الحكومية ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات محل الدراسة، وليس له دلالة إحصائية، حيث إن مستوى الدلالة هو (0.520) عند مستوى (0.05)، مما يعني عدم وجود علاقة معنوية بين الأسهم المملوكة للحكومة في شركات المواد الأساسية ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية .وهذه النتيجة جاءت متعارضة مع الفرضية الثالثة (H3) بينما اتفقت النتائج مع الدراسة السعودية التي أظهرت أن هنالك علاقة عكسية بين الملكية الحكومية وكمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016)،وجاءت النتيجة متباينة مع الدراسة السعودية (Habbash, 2016)، وقد يرجع ذلك إلى إن وجود مساهمة الحكومة في هيكل رأس المال الشركات قد ينتج عنها في بعض الحالات ممارسات تتعارض مع متطلبات أصحاب المصلحة (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016).

وكذلك تبين عدم وجود علاقة بين مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح بمستوى معنوية (0.078) وهي دالة غير إحصائية عند (0.05)، مما يعني أن مكافآت الأعضاء في مجالس إدارة الشركات لا تعتبر من العوامل التي تؤثر على مستويات الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وقد يرجع ذلك عند زيادة رواتب ومكافآت أعضاء مجالس الإدارة في الشركات لن تشكل المساهمات والقرارات الاجتماعية التي تخدم احتياجات أصحاب المصالح أي أهمية بالنسبة إليهم (Hong Li & Dylan, 2015)، وهذه النتيجة تعارضت مع الفرضية (H4) وتوافقت مع دراسة (Al-Otaibi & Al-Hussainey, 2016). بينما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Onuorah, Egbunike & Ardi, 2018) حيث أظهرت أن هنالك ارتباط إيجابي كبير بين مكافآت الأعضاء ومستوى الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية.

بينما أظهرت النتائج في الجدول (6) عدم وجود علاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح بمستوى معنوية (0.728)، وهي ليست دالة إحصائية عند (0.05). وهذا يعني أن الأصول الإجمالية للشركة ليست من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية. واختلفت نتيجة الدراسة مع الدراسات التي جاءت نتائجها أن هنالك علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Martínez & Álvarez, 2019);(Onuorah, Egbunike & Ardi, 2018)، واتفقت مع دراسة (Prasantha et al., 2018) التي نتج عنها انعدام في العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

وكما تبين أن هنالك أثر سلبي بين ربحية السهم ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية عن مستوى معنوية (sig 0.955) وهي ليست دالة إحصائية عند (0.05)، وتعني أن عدم وجود علاقة بين زيادة ربحية الشركات في قطاع المواد الأساسية بمستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فمن الممكن أن تكون الربحية لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية في حال دراسة قطاعات أخرى في سوق المال السعودي أو في دول أخرى، وهذه النتيجة اختلفت مع كل من دراسة (Prasantha et al., 2018 :Onuorah, Egbunike & Ardi, 2018). واتفقت مع دراسة (عيسى، 2019) التي أظهرت عدم وجود أي علاقة بين ربحية السهم ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ويبين جدول (6) أنه لم تظهر النتائج أثر إيجابي بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بمستوى معنوية (sig 0.750) وهي ليست دالة إحصائية عند (0.05)، مما يعني عدم وجود علاقة بين إقراض الشركات في قطاع المواد الأساسية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وقد ترجع الأسباب في وجود هذه النتيجة إلى أن المقرضين للشركة يسعون لمعرفة المزيد من المعلومات المتعلقة بمدى قدرة الشركة على السداد والاستمرار في سوق المال السعودي وبالتالي تقوم الشركات بالإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية، ومن الممكن أن تساهم في زيادة مستويات الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

وبالتالي جاءت هذه النتيجة مخالفة مع دراسة (Prasantha et al., 2018; Habbash, 2016; Martínez & Álvarez, 2019).

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى وجود أثر سلبي معنوي في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية محل الدراسة تبعاً لتأثير الصناعة، حيث تبلغ قيمة الدلالة المعنوية (0.029)، وهي دالة إحصائية عند مستوى (0.05)، مما يعني أن الصناعات الثلاث في

جدول رقم (6)
تحليل الانحدار المتعدد

معادلة الانحدار	Call) = L lb lEVCI .g Zt! 1. Ei2lEedlridth3Geirren -I- b413rdR.crn -I- LISSizei 14,6Lavili7 EPS 4.18Ind				
المتغير	معاملات غير قياسية		معاملات قياسية	قيمة (t)	(Sig) مستوى المعنوية
	معامل الانحدار	(Std. Error) الخطأ العشوائي	Bfbi		
Constant	0.877	0.175		5.005	000_0
Br dsize	25854E-02	01J21	0.304	1.11:19	0.181
Br dind	011_-0	019_0	11a_-0	-2.121	012_0
Gow n	052_-0	08fi_0	124_-0	-01150	0.520
Br dFem	000_0	!CLOCK	341_-0	-15816	0LCi7S
Size	000_0	0.000	092_0	351_0	0.728
Eps	CLO:il-	018_0	CLO 11-	-0L057	0L955
Lev	15:17_0	1111_0	0191_0	0.321	0.750
Ind	306E-02_-8	0.0318	-0.3.92	-2278	0.029
Adjusted R Square	0.078				
F	1.431				
Sig	221b.				

قطاع المواد الأساسية يؤثر اختلافها بشكل سلبي داخل القطاع الواحد على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، واختلفت الدراسة مع الدراسة الصينية التي بينت أن الشركات العاملة في التصنيع والعقارات والتجزئة تحتل المراكز الأولى في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أي بينها علاقة إيجابية مع الشركات الصناعية (Huang & Zhao, 2016) .

كما اتفقت مع الدراسة الإسبانية التي أوجدت دلالة إحصائية لتأثير قطاع المواد الأساسية بنسبة 90% إلى 95% للإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية (Martínez & Álvarez, 2019)، واختلفت مع الدراسة السعودية التي جاءت نتيجتها إن تأثير الصناعة ليس له دلالة إحصائية، مما يعني أن تأثير الصناعة ليس من محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Habbash, 2016).

أتضح من البيانات الواردة في جدول (6)، إن المتغيرات المستقلة تفسر العلاقة بحوالي 8% من المتغير التابع (مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في نموذج الدراسة. وتم استخدام قيمة اختبار معنوية النموذج F، حيث بلغت قيمة 1.431 F وهي ليست ذات دلالة معنوية عند (0.05) مما يدل على عدم تأثير المتغيرات المستقلة على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وهنا من الممكن دراسة أثر متغيرات أخرى على المتغير التابع. كما تعبر قيمة Beta عن مساهمة المتغيرات كلاً على حدا في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يعتبر حجم مجلس الإدارة Brd Size هو المتغير الأكثر مساهمة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية البالغ نسبته 30.4%.

النتائج والتوصيات ومقترحات الأبحاث المستقبلية

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بلغ مؤشر الإفصاح الكلي عن عناصر المسؤولية الاجتماعية لقطاع المواد الأساسية 66%، حيث بلغت نسبة شركات البتروكيماويات، الأسمنت وشركات أخرى في قطاع المواد الأساسية 69.7%،72.9%، 57.3% على التوالي، حيث تعتبر نتائج نسب شركات البتروكيماويات والأسمنت أفضل من نتائج دراسة (الزامل، 2015).
- حسب ما توصلت إليه النتائج في نوعية الإفصاح، فإن الإفصاح الوصفي لعناصر المسؤولية الاجتماعية كان له النصيب الأكبر حيث بلغت نسبته 86% من إجمالي نوعية الإفصاح.
- أظهرت النتائج الإحصائية فيما يتعلق باختبار فرضيات الدراسة وتحديد أثر كل من (حجم مجلس الإدارة، الاستقلالية، الملكية الحكومية، مكافآت مجلس الإدارة) وبين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، فبالنسبة لحجم المجلس والملكية الحكومية فلم تتوصل الدراسة إلى أي أدلة إحصائية تتوافق مع كل من الفرضية (H1) و (H3) على التوالي.
- بينما أوجدت الدراسة أثر معنوي سلبي بين الاستقلالية ومستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، فالزيادة في عدد الأعضاء المستقلين يساهم في تقليل مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وقد يعود ذلك إلى حداثة مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الأعضاء المستقلين في الشركات السعودية وضبابية أهمية المساهمات الاجتماعية بالنسبة إليهم.
- كما أوضحت النتائج أن هنالك دلالة غير إحصائية في أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لا تعتبر محدد من محددات مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يمكن ملاحظته عند زيادة مكافآت أعضاء مجالس الإدارة في الشركات، فذلك لن يضفي على قرار المساهمة في الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها أي أهمية تذكر طالما لم يكن تحقيق تلك العوائد من المكافآت مقترناً بأي مساهمة أو قرار اجتماعي يخدم أصحاب المصلحة.

التوصيات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تمكنا من صياغة عدة توصيات لتعزيز الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات:

- توعية أعضاء مجلس الإدارة وخاصة الأعضاء المستقلين بضرورة النظر إلى الممارسات الاجتماعية التي تعتبر داعمة لحوكمة الشركات.
- **الاهتمام والعناية بفهم مؤشر الأيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية وتوصيله لموظفيها والعمل على تطبيقه بشكل صحيح لتعكس الدراسات المستقبلية المتعلقة بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية معلومات أكثر دقة وموضوعية، حيث يمتاز بمصداقية عالية عن المؤشرات الأخرى حسب ما تم ذكره في دراسة حنان و نجوى، (2017) .**
- إجراء المزيد من الدراسات حول مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، والتركيز على متغيرات أخرى قد يكون لها أثر على مستوى الإفصاح.
- توصي الدراسة بإضافة وتعديل مواد لتكون إلزامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في لائحة الحوكمة السعودية لتعزز التزام مجتمع الأعمال السعودي للجوانب الاجتماعية التي تم إغفالها في الماضي، وذلك بالمشاركة مع الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ومجلس المسؤولية الاجتماعية الذي يسعى إلى إيجاد معايير محلية لتطبيق البرامج الاجتماعية.
- الحرص على زيادة الاهتمام بالإفصاح الكمي في قطاع المواد الأساسية والنظر إلى نوعية الإفصاح الأكثر دقة للوصول إلى دراسات مستقبلية لها طابع دقيق في دراسة مستويات ونوعيات الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

مقترحات الأبحاث المستقبلية:

- يعتبر عنصر الزمن مهم في إجراء البحوث والدراسات العلمية، حيث اختلفت نتائج متغيرات الدراسة مع بعض نتائج الدراسات السابقة لهذه المتغيرات، لذلك نوصي بإجراء دراسات مستقبلية مقارنة لهذه الدراسة في أعوام تلي عام تحقيق رؤية المملكة 2030 م.
- إجراء دراسات شاملة لعدد من البلدان والسنوات التي قد تفيد في معرفة العوامل المؤثرة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مع الاختلاف في القوانين والثقافات بين تلك البلدان (2018) Majid, Raiph & James.
- بالاتفاق مع دراسة Martínez & Álvarez, 2019، فقد أوصت الدراسة باهتمام الباحثين بدراسة دور الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة الشركات.
- دراسة أثر خصائص مجالس الإدارة على جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لقطاع المواد الأساسية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- إلهام بوحديد؛ وليلي يحياوي. (2019). تطبيق بنود مواصفة الأيزو 26000 لتشجيع المؤسسات الجزائرية على تبني المسؤولية الاجتماعية. ***مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية***، ص ص 85-103 .
- الإدارة العامة للمسؤولية الاجتماعية. (2010). ***الدليل الإرشادي لمواصفة SASO ISO 26000***. المملكة العربية السعودية: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- الأمانة المركزية أيزو . (2010). ***المواصفات القياسية الدولية أيزو 26000: دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية)***. سويسرا: الأمانة المركزية أيزو جنيف.
- الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية. (2013). ***مجلة المسؤولية الاجتماعية***. تم الاسترداد من :CSRSA https://drive.google.com/file/d/1EFTGt78TknfvrxzdF4PQa10P43CZxzkw/view
- القران الكريم. (بلا تاريخ).
- حسين الاسرج. (2011). ***تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية***. مصر: وازرة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، ص33.
- حنان عبد الله؛ ونجوى عودة. (2017). دور حوكمة الشركات في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية. ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية***، ص525 -374.
- سليمان عبد الله الزامل. (2015). مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية: دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الأسمنت والبتروكيماويات، ***غير منشورة***.
- علاء جميل مكط الزحيم. (2015). دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، ***مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية***، المجلد17، ص152-180.
- ماجد قاسم عبده السياني. (2019). ***ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية***. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية، ص145-173.
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (2016). ***رؤية السعودية 2030***. تم الاسترداد من https://www.vi-sion2030.gov.sa/ar/v2030/achievements/
- مجلس المنطقة الشرقية للمسؤولية الاجتماعية،. (14 5, 2015). ***دراسة و اقع المسؤولية الاجتماعية في المنطقة الشرقية*** – الإصدار الثاني. تم الاسترداد من https://epcsr.org/%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%82%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a4%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%aad%d9%85%d8%b9%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%84%d9%85%d9%86-2/
- محمد عبد الله عيسى. (2019). أثر الإفصاح عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. ***مجلة جامعة الشرق الأوسط***، ص1-108.
- مزنة عبد اللطيف الرفاعي. (2015). تقييم مستويات القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات الصناعية السورية. ***مجلة جامعة الملك فيصل***، ص123-155.
- مها فيصل الصائغ ؛ ونوال محمد الجعيد. (2023). أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية***، 7 (7)، ص43-64
- هيئة السوق المالية. (2017). ***لائحة حوكمة الشركات***. تم الاسترداد من https://cma.org.sa/RulesRegula-tions/Regulations/Documents/CGRegulations_ar.pdf

ثانيًا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdullah, S. N., Mohamad, N. R., & Mokhtar, M. Z. (2011). Board independence, ownership and CSR of Malaysian large firms. ***Corporate Ownership & Control***, ***8*** (3), 417-431.
- A.N.Prasantha, K. L. N. Jayasekara, P. G. D. Sewwandi, A. L. A. C. S. Kumari, M. G. N. Madushika, H. A. D. Sandaruwan, S. H. A. Malsha. (2018). The effect of corporate governance characteristics on corporate social responsibility disclosure: Empirical evidence from public listed companies of Sri Lanka. ***Journal of Business Ethics***, pp. 1-29.
- Omair Alotaibi, K., & Hussainey, K. (2016). Determinants of CSR disclosure quantity and quality: Evidence from non-financial listed firms in Saudi Arabia. ***International Journal of Disclosure and Governance***, ***13***(4), 364-393.
- Al Maeeni, F., Elili, N.O.D. & Nobanee, H. (2022), Impact of corporate governance on corporate social responsibility disclosure of the UAE listed banks. ***Journal of Financial Reporting and Accounting***, (ahead-of-print)
- Agema, A. B. (2018). ***Corporate governance determinants of CSR: An analysis of Dutch listed firms*** (Master thesis, University of Twente).
- Atrey, R. R. (2020, July 7). Corporate social responsibility (CSR) in Indian context - an analysis of relevant provisions the companeis' ACT, international and national instruments, theories and models. ***International Journal of Social Science and Economic Research***, pp. 1748-1773.
- H. B., Li, F. Z., & D. B. (2015). Corporate governance and executive compensation for corporate social. ***Harvard Business School***, pp. 8-9.
- Huang, H. & Zhao, Z. (2016). The influence of political connection on corporate social responsibility evidence from Listed private companies in China. ***International Journal of Corporate Social Responsibility***, ***1***, 1-19.
- Habbash, M. (2016). Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: Evidence from Saudi Arabia. ***Social Responsibility Journal***, ***12***(4), 740-754.
- Khan, M., Lockhart, J. C., & Bathurst, R. J. (2018). Institutional impacts on corporate social responsibility: A comparative analysis of New Zealand and Pakistan. ***International Journal of Corporate Social Responsibility***, ***3***, 1-13.
- Pucheta-Martínez, M. C., & Gallego-Álvarez, I. (2019). An international approach of the relationship between board attributes and the disclosure of corporate social responsibility issues. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, ***26*** (3), 612-627.
- Onuorah, O. A., Egbunike, F. C., & Gunardi, A. (2018). The influence of corporate board attributes on voluntary social disclosure of selected quoted manufacturing firms in Nigeria. ***Indonesian Journal of Applied Business and Economic Research***, ***1*** (1), 20-33.
- Orazalin, N. (2019). Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) disclosure in an emerging economy: evidence from commercial banks of Kazakhstan. ***Corporate Governance: The International Journal of Business in Society***, ***19*** (3), 490-507.
- P. W., & R. K. (2007). Is the Pay-Performance Relationship Always Positive? ***Tilburg University School of Economics and Management and University of Twente***, pp. 1-13.
- Deschênes, S., Rojas, M., Boubacar, H., Prud'homme, B., & Ouedraogo, A. (2015). The impact of board traits on the social performance of Canadian firms. ***Corporate Governance***, ***15*** (3), 293-305.

Impact of Corporate Governance on the Disclosure of Elements of Social Responsibility: Case on Saudi Industrial Companies

Dr. Musaab Saad Alnaim
Assistant Professor
Department of Accounting
King Faisal University, KSA
malnaim@kfu.edu.sa

ABSTRACT

Corporate governance is considered a fundamental element to organize a company's relationship with stakeholders, as it aims to balance between the objectives of individuals, societal, economic and social. Therefore, this study aims to measure the impact of corporate governance on the disclosure of corporate social responsibility elements of the joint-stock companies listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul).

The study adopts several methodologies. The historical approach was used by reviewing previous studies to formulate the research problem. The deductive approach was employed to develop the study's hypotheses. Finally, the descriptive analytical approach was used to analyze the data.

The study sample included industrial joint-stock company represented by the Basic Materials sector for the year 2019 AD. Social disclosure and statistical tests to measure the impact of the characteristics of boards of directors, including each of: (Board size, Board independence, government ownership, members 'remuneration) on the level of disclosure of the elements of social responsibility.

The study found that the increase in independent members in boards of directors limits the level of disclosure of the elements of social responsibility, and that the remuneration of members is not considered one of the determinants of disclosure in the companies of the study sample, while the results did not show a moral relationship between the size of the board and government ownership and the level of disclosure elements of social responsibility.

Keywords: *The Kingdom of Saudi Arabia, Corporate Governance, Social Responsibility, Level of Disclosure, Board Independence.*